المحاضرة (٤) الاسبوع ٤

الايرادات العامه

يقصد بالايرادات العامه : هي مجموعه المبالغ النقديه التي تحصل عليها الدوله خلال فتره زمنيه محدوده ومن مصادر مختلفه لغرض انفاقها على اوجه النفقات المختلفه الهداف منها لتقديم الخدمات ومنافع عامه من جهه ولتحقيق اهداف اقتصاديه واحتماعيه من جهه اخرى ويمكن تقسيم الايرادات العامه الى تقسيمات مختلفه وهي كالتالي

الايراداتا عتياديه وغير اعتياديه

(أ)الايرادات الاعتياديه وتشمل مايلي

1- الايرادات العامه من ممتلكات الدواله

2- ايرادات الدواله من الرسوم

3- ايرادات الدواله من الضرائب

(ب): الايرادات الغير اعتياديه (الاتشائيه) تشمل مايلي

1- القروض العامه

2- الاصدار النقدي الجديد

3- التمويل بالعجز

الايرادات الاعتياديه ايرادات ممتلكات الدواله من الدومين وتشمل جميع الايرادات التي تحصل عليها الدوله من مشروعاتها المختلفه (صناعيه. زراعيه. تجاريه) وتقسم الممتلكات العامه من الدومين الى نوعين:

(1) الدومين العام : وتشمل ممتلكات الدواله من طرق وجسور وموانئ ومطارات....الخ وكقاعده عامه يكون استخدام هذه الممتلكات بدون مقابل (مجانا) حيث تغطي نفقاتها من الضرائب والرسوم وأن كان بعضها يخضع لبعض الرسوم .

(2) الدومين الخاص : يقصد بها تلك الاموال التي تمتلكها الدواله اوهيناتها العامه ملكيه خاصه وتخضع لقانون الاحكام الخاصه حيث يمكن التصرف بها من بيع كما يمكن تملكها من قبل الافراد وترد على الدوله ايراد ملموس .

محاضرة ٤

الرسوم: تعد الرسوم جزء من الايرادات العامه وتدخل الخزنه العامه بشكل وتستخدم شانها شان الايرادات الاخرى في تمويل نشاط الدوله الذي يهدف الى تحقيق المنفعه العامه .

تعريف الرسوم وخصائصه : هو مبلغ نقدي جبري (قصري) يدفعه الافراد للدوله مقابل تحقيق نفعا خاصه يتم الحصوال عليها منها ويقترن النافع الخاص الذي يحققه الافراد بالنفع العام الذي يحصل عليه المجتمع من خلال تنضيم العلاقه بين الهينات العامه والافراد وهنالك خصائص يتسم بها الرسوم :

1- يمثل الرسم مبلغا نقديا يدفعه الفراد مقابل الحصول على خدمه خاصه تقدمها له الدوله وهذا ينسجم مع تعميم استخدام النقود في التعاملات والمبادلات .

2- الصفحه الاجباريه حيث يتسم الرسم بدفع بصوره اجباريه وتأتي هذه الصفحه من كون ان الرسم يقترن بتقديم خدمه وان عدم دفع يحرم الافراد من الحصول عليه .

3- المقابل او المنفعه من المعلوم ان الفرد يدفع الرسم مقابل الحصوال على خدمه خاصه تقدمها الدواله .

4- هو تحقيق النفع العام والخاص معاً

اسلوب فرض الرسم

حيث لايمكن فرض الرسم على الافراد مقابل الحصول على خدمات عامه الامن خلال هذه السلطه غير ان تعدد الرسوم وتنوع القواعد التي قد يتضمنها قد وضح السلطه التنفيذيه في موقع تستطيع من خلاله تقرير ذلك في كثير من الاحيان وبالتالي امكانيه فرض الرسوم واصدارها يتم من خلال القرارات الاداريه غير ان هذه القرارات الاداريه يجب ان تستند الى القانون .

اهمية الرسوم في الماليه العامه:

تضاءلت فكره الرسوم في ماليه الدوله الحديث حيث:

1- اتجهت معضم البلدان الحديث الى نشر فكرة مجانية الخدمات التي تؤديها الدوله .

2- ان فرض الرسوم يتطلب موافقة السلطه التشريعيه مما يؤدي ذلك الى تأخير إجراءات الحصول عليها .

محاضرة ٤

3- ازدياد نفقات الدوله وحاجاتها الى التمويل في حين ان الرسوم قد تقلصت ايراداتها .

4- ان طبيعة التنضيم الفني للرسم لاتسمح بمراعاة الضروف الخاصه للافراد من حيث القدر التكليفة وبالتالي يصعب مراعاة تحقيق العداله الاجتماعيه .

القواعد التي تحدد الرسوم :-

ليس من السهل تحديد قاعدة عامة تلتزم بها الدولة عند تقريرها للرسم الواجب دفعة بسبب وجود اكثر من قاعدة ينبغي مراعاتها عند القيام بهذا التقرير ويمكن تحديد هذه القواعد بما يأتي :

القاعدة الاولى : تعتمد على التناسب والتوازن بين نفقة الخدمة المقدمة والرسم الذي يقابلها والاساس الذي تعتمد علية القاعدة هوة ان المرافق العام لا يحقق ربح .

القاعده الثانيه : ان يكون الرسم اقل من نفقه الخدمه المقدمه مثل الصحه والتعليم .....الخ الهدف هو تقديم خدمه عامه للمجتمع .

القاعده الثالثه : وتتمثل في الحالات التي يتجاوز فيها الرسم نفقه الخدمه المقدمه وتستند هذه القاعده الى رغبه الدوله في تخفيض الطلب على هذه الخدمات لاب الدوله تعتبرها خدمات غير اساسيه مثل خدمات السفر والسياحة الهدف منها تخفيض السفر والسياحة الى الخارج .

الثمن العام والرسم: عنوان فرعي

معنى الثمن العام : يطلب الثمن العام على ثمن السلع والخدمات تبيعها الدوله عن طريق مشروعاتها المختلفه (صناعيه, تجاريه, زراعيه) وهو يمثل المقابل الذي تحصل عليه الدوله عند ممارستها للانتاج في تلك الانشطه كما انه يمثل وسيله تمكن الدوله من تحقيق ايراد عام بصدد وبحجم الارباح التي تحصل عليها من خلال بيع السلع والخدمات غير ان كيفيت تحديد الثمن العام تختلف بحسب طبيعة الهدف الذي ترغب الدوله في تحقيقه فاذا كان الهدف في انشاء هذه المشاريه وتحقيق اهداف اجتماعيه فهو يختلف فيما اذا كان الهدف هو تحقيق ايراد مالي ففي الحالة الاولى يتحدد الثمن العام عند المستوى الذي يوفر للفئات المستهدفه امكانيها الحصول على السلعه والغدمة وبالتالي فان هدف الدوله هو توفير منتجات اساسية وبشروط خاصه .

اما في الحالة الثانية اذا كان هدف الدوله هو توفير ايرادات مالية فان على الاقتصاد يفرق بين الحالة التي تمارس من خلالها الدوله انضمتها الاقتصاديه بصورة منافسة مع مشاريع